

المهتربة المعروفة
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
إحياء التراث الإسلامي

اصول الفقهاء الإسلامية

تأليف العلامة الشيخ رشيد الخطيب الموصلي

محقق وعائى عليه

ابراهيم النعمة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على
رسول الله وعلى آله واصحابه أجمعين .

المؤلف :

مؤلف هذه الرسالة - اصول الفقه الاسلامي -
العلامة رشيد بن الشيخ صالح الخطيب الموصللي .
ولد في الموصل سنة ١٣٠٣ هـ ، ولازم في مقتبل
حياته الشيخ الزاهد محمد الرضواني بن الشيخ
عثمان الرضواني ، فدرس عليه كثيرا من العلوم
العربية والاسلامية ، حتى أعطاه الاجازة العلمية
سنة ١٣٣١ في حفل بهيج كبير اقيم بتلك المناسبة (١) .
ولم تقتصر دراسته على الشيخ الرضواني
- رحمه الله - فقط ، بل درس على عدد من اعلام
الموصل أيضا .

مؤلفاته :

قضى الاستاذ الخطيب حياته كلها في طلب
العلم وتدريسه ، وقد كتب كتباً كثيرة في مختلف
العلوم والفنون : كالتفسير ، والعقائد ، والحديث ،
(١) تفاصيل الحفل في فهرس مخطوطات مكتبة الاوقاف العامة في
الموصل للاستاذ سالم عبدالرزاق احمد ٧ / ٣٠٧ - ٣٠٨ .

وسيرة بعض الصحابة واصول الفقه ، والادب
وتاريخه ، وعلوم البلاغة ، واللغة ، وله مختارات
من الشعر القديم . واليك - أخي القاريء - اسماء
بعض مؤلفاته :

- ١- تفسير القرآن المسمى - اولى ما قيل في
آيات التنزيل - يقع في مقدمة وتسعة أجزاء . ط .
- ٢- أسمى المطالب لما يروم الطالب في - تاريخ
الادب العربي - يقع في ٤٢٨ صفحة .
- ٣- اسنى الارب في تاريخ الادب يقع في ٢٥٨
صفحة .

- ٤- منتخبات الخطيب ، وهي مختارات من
الشعر والنثر تقع في ٨١٣ صفحة .
- ٥- أبسط الترتيب في تراجم الادباء ، يقع في
مجلدين : الاول في ٤٩٠ صفحة ، والثاني في ٣٤٠
صفحة .

- ٦- أوضح المناهج - في تاريخ الادب - يقع
في ٦٤٦ صفحة .
- ٧- معين التلميذ في فهم الادب الحديث يقع
في ٣٦٢ صفحة .

- ٨- الدر النضيد - وهو حديقة ادب يحتوي
على قطع من الشعر والنثر والادب ، ولطائف ،
وحكم ونكات وفرائد .

٩- عمدة الاريب ومرجع الاديب

٤٦٤ صفحة .

١٠- مختصر الوسيط يقع في صفحة .

١١- تذكرة الاديباء يقع في صفحة .

١٢- حقيبة الاديب يقع في ٤٢٣ صفحة .

١٣- الشذرات ، تقع في ٦١ صفحة .

١٤- اللطائف المشرقة يقع في ١١٦ صفحة .

١٥- الفرائد الحسان في منتزهات البيان -

وهي نبذ من مقتطعات الشعر - .

١٦- المنتقى - في البلاغة - يقع في ٨٦ صفحة .

١٧- حسن الصنيع في أجود أنواع البديع -

يحتوي على مائة واثنين من أنواع البديع . يقع

٨٥ صفحة .

١٨- مختصر البلاغة - يقع في ١٢٧ صفحة .

١٩- عون الاديب - يقع في ٥٧٤ صفحة .

٢٠- عمدة الاريب . يقع في ٤٦١ صفحة .

٢١- رسالة في معاني الحروف وقيام بعضها

مقام بعض . تقع في ٧٤ صفحة .

٢٢- ما لا يستغني عنه الاديب من ألفاظ

اللغة وخصائص التراكيب . يقع في ٤٦ صفحة .

٢٣- المدارك الدقيقة في محتويات سورة

الحجرات ط .

٢٤- غاية ما يرام في علم الكلام . يقع في ٣٥
صفحة .

٢٥- رسالة في علم العقائد . ط .

٢٦- فرائد القلائد في لمع من الاراء والنحل
والمباحث المهمة في الديانات والعقائد .

٢٧- المفيد في اصول الفقه .

٢٨- اسئلة الامتحان ، موضوعة بحسب
المنهج الذي قرره مجلس الاوقاف الاعلى للائمة
والخطباء . ط .

٢٩- أصول الفقه الاسلامي .

٣٠- مواضيع مهمة .

ألف هذه المجموعة الكبيرة من الكتب وغيرها ،
ولكن لم يحظ منها بالطبع سوى خمسة كتب وهي :

١- تفسير القرآن المسمى - اولى ما قيل في
آيات التنزيل - طبع في مطبعة جامعة الموصل سنة
١٩٧٢ . يقع في مقدمة وتسعة اجزاء .

٢- المدارك الدقيقة في محتويات سورة
الحجرات طبع سنة ١٩٤٠ م .

٣- رسالة في علم العقائد . طبعت سنة ١٩٦٥ .

٤- اسئلة الامتحان ، موضوعة بحسب المنهج
الذي قرره مجلس الاوقاف الاعلى للائمة والخطباء .
طبع سنة ١٩٦٨ .

٥- مواضيع مهمة .

وصف النسخة :

تقع رسالة - أصول الفقه الاسلامي - في ٣٣ صفحة وتتكون من مبحثين .

الاول : في تعريف اصول الفقه ، واقسام الدليل ، والعام والخاص ، والمطلق والمقيد ، وعلة الاحكام ، والاستحسان ، والمصالح المرسله ، والاستصحاب ، ومذهب الصحابي .

الثاني : التشريع في العصر الاموي ، وكيف كان أهل كل من المدينة والبصرة والشام ومصر والكوفة قد اعتمد فتاوى عدد من الصحابة والتابعين لم يأخذ بها الآخرون .

وفيه - أيضا - الحديث في الائمة الاربعة : أبي حنيفة ومالك ، والشافعي ، واحمد بن حنبل ، واساتذتهم ، وتلاميذهم ، واصحاب كل منهم ، ومنهجهم في الفقه ، وما يتميز به كل منهم .

وهذه الرسالة وان كانت صغيرة في حجمها لكنها جمعت أهم ما يتعلق بأصول الفقه في هذه الصفحات القليلة .

ولم يتقيد المؤلف بطريقة المتكلمين ولا الحنفية ، بل اتبع طريقة المتأخرين التي جمعت بين الطريقتين السابقتين .

وقد أورد عددا من المصطلحات المنطقية ، شأنه

شأن كثير ممن كتب في اصول الفقه من المتقدمين .

عملي في الرسالة :

قمت بارجاع الايات الى سورها ، وتخريج
الاحاديث التي وردت فيها ، وترجمة الاعلام ،
وشرح ما غمض من عباراتها ، وايضاح ما مست
الحاجة الى ايضاحه . كما قمت بوضع عناوين لكل
مبحث من مباحثها .

والله اسأل أن يجعل عملي خالصا لوجهه
الكريم ، وان ينفع بهذه الرسالة ، والله يقول الحق
وهو يهدي السبيل !

ابراهيم النعمة

امام وخطيب جامع المخيول في الموصل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله اجمعين
وبعد فهذه مجالة مجالى في اصول الفقه ذكرت فيها اهم ما يحتاجه
من يجب ان يفهم فيها اجمالاً عن هذا العلم الجليل وبالله التوفيق
قالوا: اول من وضع اصول الفقه الامام ابو يوسف المتوفى ١٨٤
وهشام بن الحكم احد اصحاب الامام عبد الله جعفر بن محمد المتوفى
سنة ١٧٩ والامام الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤

وعلم اصول الفقه هو معرفة القواعد التي يتوصل بها المجتهد الى
استنباط الاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية التي هي الكتاب
والسنة والاجماع والقياس ، واول ما حوته الدلالة اللفظية
وتنقسم دلالة اللفظ على المعنى الى دلالة مطابقة وهي دلالة
اللفظ على جميع معناه كدلالة المدرسة على البناء والارض التي
شيئت عليها ، ودلالة تضمن كدلالة المدرسة على البناء
فقط ، ودلالة التزام وهي دلالة اللفظ على امر خارج عن
معناه اللغوي لازم به كدلالة المدرسة على الطلبة في قولك

ومن فقهاء الشافعية أبو اسحق الاسفراييني المتوفى سنة ٤١٨
 وأبو الحسن الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ وأبو حامد محمد بن
 محمد الفزالي المتوفى سنة ٥٠٥ ومحي الدين النوراني المتوفى
 سنة ٦٧٦ وتوفي الدين السبكي المتوفى سنة ٧٥٦ وشيخ
 الاسلام زكريا الانصاري المتوفى سنة ٩٢٦ وابن حجر الهيتمي
 المتوفى سنة ٩٩٥ وشمس الدين الرافعي المصري المتوفى سنة
 ومن الأدعة في أوائل العصر العباسي الذين لقيت مذاهم قبولاً
 عند الجمهور الامام احمد بن حنبل الشيباني ولد في بغداد سنة
 ١٦٤ وتوفي فيها سنة ٢٤١ وطريقته في الاستنباط :
 الاخذ بالصوص القرآنية والاحاديث النبوية وفتاوى
 الصحابة الثابتة لا يقدم عليها عملاً ولا رأياً ولا قياساً، وإذا
 اختلفت الصحابة في امر تخرج من اقوالهم اقربها الى الكتاب والسنة
 ولم يخرج عن اقوالهم ولا يستعمل القياس الا عند عدم وجود
 حديث ولا قول صحابي ولا مرسل ولا ضعيف فينبذ يضطر
 للاخذ بالقياس على ان تكون علته واضحة منضبطة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على
محمد وآله أجمعين .

وبعد :

فهذه عجلة عجل في اصول الفقه ، ذكرت فيها
أهم ما يحتاجه من يحب أن يفهم فهما اجماليا عن
هذا العلم الجليل . وبالله التوفيق .

واضعه :

قالوا : أول من وضع اصول الفقه الامام أبو يوسف (١) المتوفى سنة ١٨٢ ، وهشام بن الحكم (٢) أحد اصحاب الامام أبي عبدالله جعفر ابن محمد المتوفى سنة ١٧٩ ، والامام الشافعي (٣) المتوفى سنة ٢٠٤ .

تعريفه

وعلم اصول الفقه : هو معرفة القواعد التي يتوصل بها المجتهد الى استنباط الاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية التي هي : الكتاب ، والسنة ، والأجماع والقياس .

أقسام الدليل

ينقسم الدليل من الكتاب والسنة باعتبار

- (١) يعقوب بن ابراهيم بن حبيب ، من كبار تلاميذ الامام أبي حنيفة ومن كبار الفقهاء ، وهو أول من لقب بقاضي القضاة . ولد سنة ثمان مائة .
- (٢) هشام بن الحكم الشيباني بالولاء ، الكوفي ، كان شيخ الامامية في وقته .
- (٣) محمد بن ادريس الشافعي ، سيد الفقهاء في عصره ، ولد سنة ١٥٠ من الهجرة .

صفاته الى اقسام :
 ينقسم باعتبار الوضع اللغوي الى خاص وعام
 ومشتـرك .
 وباعتبار ظهور معناه الى ظاهر ونص ومحكم
 ومفـر .
 وباعتبار خفائه الى خفي ومشكل ومجمل
 ومتشابه .
 وباعتبار كينيته : الى حقيقة ومجاز وصريح
 وكناية .
 وباعتبار دلالاته : الى دال بعبارته ، ودال
 بشارته ، ودال بنصه ، ودال باقتضائه .

دلالة الالفاظ على المعاني

واول مباحثه : الدلالة اللفظية .
 وتنقسم دلالة اللفظ على المعنى الى دلالة
 مطابقة : وهي دلالة اللفظ على جميع معناه : كدلالة
 المدرسة على البناء والارض التي شيدت عليها .
 ودلالة تضمن : وهي دلالة اللفظ على بعض
 معناه : كدلالة المدرسة على البناء فقط .
 ودلالة التزام : وهي دلالة اللفظ على أمر
 خارج عن معناه اللغوي ، لازم له : كدلالة المدرسة

على الطلبة في قولك : انصرفت المدرسة .
وتسمى الاوليان : دلالة العبارة ، والثالثة :
دلالة الاشارة .

الدلالة بالاولى

ومن دلالة العبارة نوع يسمى الدلالة بالاولى ،
وذلك بأن يدل اللفظ على معنى يدخل فيه غيره
: لاولى كقوله تعالى :

- ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما - (١) . فان
العبارة تدل على تحريم الضرب والشتيم وغيره من
أنواع الاذى بطريقة الاولى .

دلالة الاقتضاء

ومن دلالة العبارة نوع يسمى بـ : دلالة
الاقتضاء - : وهي دلالة اللفظ والعبارة على ما
يتوقف عليه صدقها ، او صحتها ، كقوله تعالى :
- واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا
فيها - (٢) فان الكلام لا يصح عقلا الا بتقدير

(١) سورة الاسراء / ٢٣ .

(٢) سورة يوسف / ٨٢ .

مضاف - أي أهل القرية وأهل العير - فتقتضي
صحة المعنى تقدير هذا المضاف .

أنواع الواضح

وينقسم اللفظ والكلام - أيضا - باعتبار
ظهور المعنى الى أربعة أقسام : ظاهر ، نص ،
ومفسر ، ومحكم .

فالظاهر : هو ما يفهم المراد منه بمجرد سماعه
من غير حاجة الى تأمل أو تفكر (١) .

وحكمه : وجوب العمل بما ظهر من نفس الصيغة
يقينا مع احتمال التأويل والتخصيص والنسخ .
والنص : هو الظاهر الذي يزداد وضوحا
بمعونة السياق (٢) .

وحكمه : وجوب العمل بما وضح يقينا مع
احتمال التأويل والتخصيص والنسخ .

(١) كقوله تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم
عنه فانتهوا » فإن الذي يتبادر من ظاهر الآية هو وجوب طاعة الرسول
في كل أوامره ونواهيه .

وليس هذا هو المقصود أصالة من سياقه ، ولكن المقصود أصالة
من سياقه هو : ما آتاكم الرسول من القي ، حين قسمته فخذوه ، وما
نهاكم عنه فانتهوا .

(٢) كقوله تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم
عنه فانتهوا » فإن هذه الآية نص على وجوب طاعة الرسول في قسمته
القي ، اعطاء ومنعها ، لأنه المقصود من سياقه .

والمفسر : هو الظاهر المعنى الذي يزداد وضوحا
على النص ببيان التفسير والتقرير على وجه لا يبقى
معه احتمال التأويل كقوله تعالى :

- ان الانسان خلق هلوغا ، اذا مسه الشر
جزوعا ، واذا مسه الخير منوعا الا المصلين . - (١)
ففي هذه الآية ازداد الوضوح ببيان التفسير ، ولم
يبق احتمال للتأويل ، كما هو الحال في الظاهر
والنص .

وكقوله تعالى :- فسجد الملائكة كلهم اجمعون (٢)
، فقد ازداد الوضوح ببيان التقرير والتأكيد ،
فانقطع احتمال ان يكون الساجد بعض الملائكة .
وحكمه : وجوب العمل به ، والاعتقاد بموجبه ،

مع احتمال نسخه .
والمحكم : هو اللفظ الذي احكم المراد به وامتنع
عن احتمال النسخ والتبديل كقوله تعالى :
- ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا - (٣) .
فكلمة - أبدا - أحكمت معنى اللفظ ، ومنعت
جواز تبديله ونسخه .

(١) سورة المعارج / ١٩ وما بعدها . والهلوع : الشديد

الجزع .

سورة الحجر / ٣٠ .

سورة الأحزاب / ٥٣ .

(٢)

(٣)

التعارض بين الأدلة

وفائدة هذا التقسيم انما تظهر عند التعارض بين الأدلة . فاذا تعارضت رجع كل قسم على سابقه . فمتى تعارض الظاهر والنص قدم النص ، كما في قوله تعالى بعد ذكر محرمات النساء :
 - وأحل لكم ما وراء ذلكم . . . - (١) .
 وقوله تعالى : - فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع - (٢) . فان الاول ظاهر في حل ما فوق الاربع من غير المحرمات ، والثاني نص في وجوب الاقتصار على الاربع فيعمل بالنص .
 واذا تعارض النص والمفسر قدم المفسر ، كما في قوله - صلى الله عليه وسلم - للمستحاضة :
 - توضئي لكل صلاة - (٣) مع قوله - صلى الله عليه وسلم - : - المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة - (٤) فان الاول نص يقتضي الوضوء لكل

سورة النساء / ٢٤

(١)

سورة النساء / ٣

(٢)

رواه الترمذي وتمامه : « . . . توضئي لكل صلاة حتى

(٣)

يجي ذلك الوقت »

قال ابن حجر العسقلاني : لم أجده هكذا ، وانما في

(٤)

حديث أم سلمة : ان امرأة سألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن المستحاضة فقال : تدع الصلاة أيام اقرانها ثم تغتسل وتستغفر بثوب وتتوضأ لكل صلاة ، الدراية في تخريج احاديث الهداية ٨٩/١ .

صلاة اداء كانت أو قضاء ، فرضا كانت أو نفلا ،
لكنه يحتمل التأويل ، بأن يكون اللام بمعنى الوقت
، فيكفي الوضوء الواحد لكل وقت ، فتؤدي به ما
شاءت من فرض أو نفل .

والحديث الثاني مفسر لا يحتمل التأويل ،
لوجود لفظ الوقت فيه صريحا فيعمل به .

واذا تعارض المفسر والمحكم قدم المحكم ، كما
في قوله تعالى :- وأشهدوا ذوي عدل منكم - (١)
مع قوله تعالى :- ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا - (٢)
فالاول مفسر يقتضي قبول شهادة المحدودين في
القذف بعد التوبة ، لانهما صارا عدلين .

والثاني محكم بصيغة التأييد يقتضي عدم
قبولها ، فيرجح على الاول ويعمل به .
هذا هو تقسيم الكلام باعتبار ظهور المعنى .

أنواع المبهم

أما تقسيمه باعتبار خفاء المعنى فثلاثة اقسام:
خفي ومجمل ومشكك .
فالخفي : هو اللفظ الذي خفي المراد منه
بعارض غير الصيغة كلفظ السارق في قوله تعالى :

(١) سورة الطلاق / ٢ .

(٢) سورة النور / ٤ .

— والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما — (١)
 فانه خفي في حق الطرار (٢) وهو الذي يشق كم
 الرجل ويسلب ما فيه ، وحق النباش : وهو الذي
 يسرق اكفان الموتى ، لان لكل منهما اسما خاصا
 غير اسم السارق . فنشأ خفاء شموله لهما مع ان
 لفظ السرقة ظاهر ، اذ هو أخذ مال محترم محرر
 خفية .

وحكمه : اعتقاد حقيقة المراد والتفكر فيه
 لمعرفة منشأ الخفاء : أمن زيادة في المعنى الظاهر
 أو نقصان فيه ؟ وحينئذ يظهر المراد : فان كان من
 زيادة فهو اولى بالحكم ، وان كان من نقص ، فلا
 يثبت له الحكم .

وبعد التأمل وجد في الطرار زيادة على معنى
 السارق ، لانه سراق مع حضور المالك ويقظته ،
 فأجمعوا على قطع يده بلا خلاف (٣) .
 أما النباش ، فهو سارق لشيء غير مراقب ،

- (١) سورة المائدة / ٣٨ .
 (٢) الطرار مأخوذ من الطر وهو الشق والقطع وجمعه
 الطرارون وهم النشالون الذين يسرقون الناس في يقطعتهم بنوع من
 المهارة وخفة اليد .
 (٣) لعلماء الحنفية تفصيل في ذلك : فان كانت الذراع
 مضرورة في داخل الكم فطرها يقطع ، وان حل الرباط فطر الذراع
 — مثلا — لم يقطع .

فلم يحكم بقطعه ابن عباس (١) والشوري (٢)
والاوزاعي (٣) وأبو حنيفة (٤) ومحمد (٥)
وغيرهم (٦) .

وخالفهم في ذلك عمر (٧) وابن مسعود (٨)
وعائشة (٩) والشافعي ومالك (١٠)

(١) هو عبدالله بن عباس ، صحابي جليل ، ابن رسول الله ، كان يسمى جبر الأمة ، أحد العبادلة الأربعة توفي سنة ثمان وستين .

(٢) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، أمير المؤمنين في الحديث . ولد بالكوفة سنة سبع وتسعين ، وتوفي بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة .

(٣) أبو عمرو عبدالرحمن بن عمرو بن محمد الاوزاعي ، فقيه الشام ، محدث حجة . ولد سنة ثمان وثمانين وتوفي سنة سبع وخمسين ومائة .

(٤) هو النعمان بن ثابت سيد الفقهاء ، وإمام مدرسة الرأي في عصره . توفي في بغداد سنة خمسين ومائة .

(٥) هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني صاحب أبي حنيفة ، ولد بواسط سنة إحدى وثلاثين ومائة وتوفي بالري سنة تسع وثمانين ومائة .

(٦) كزيد بن ثابت ، ومكحول ، والزهري . . . لان الكوفي . كما يقول أبو حنيفة لا مالك له ، فلا قطع فيه لعدم المطالبة به .

(٧) هو عمر بن الخطاب ، ثاني الخلفاء الراشدين . استشهد سنة ثلاث وعشرين .

(٨) هو أبو عبدالرحمن عبدالله بن مسعود الهذلي ، من أكثر الصحابة علما وملازمة لرسول الله ، شهد المشاهد كلها ، توفي سنة اثنتين وثلاثين في خلافة عثمان .

(٩) هي عائشة بنت أبي بكر الصديق ، أم المؤمنين ، من أعلم الصحابة وأكثرهم رواية عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - توفيت سنة سبع وخمسين في خلافة معاوية .

(١٠) هو مالك بن انس إمام دار الهجرة ، توفي سنة تسع وسبعين ومائة .

واحمد (١) وأبو يوسف وغيرهم (٢)
 لتحقق معنى السرقة فيه ، بل اعطع
 من السرقة لاقدامه على الجري - صاع العبرة
 والعظة ، وذلك دليل على تأني السر فيه ، فهو
 بعقوبة القطع أجدر وأولى من السارق .
 أما المشكل ، فهو الذي خفي المراد منه لتعدد
 معانيه التي يستعمل فيها ، وامكن تعيين المراد
 بالنظر في السياق والقرائن : كلفظة - أنى - في
 قوله تعالى :- فأتوا حرثكم أنى شئتم - (٣) فانها
 مشكلة ، لانها تجيء بمعنى : من أين ، كما في قوله
 تعالى :- أنى لك هذا - (٤) . وتجيء بمعنى
 - كيف - كقوله تعالى - أنى يكون لي ولد ولم
 يمسسني بشر - (٥) .

وعلى هذا ، فقد حصل اشتباه في المراد من قوله
 :- أنى شئتم - ، ولكن بالتأمل والقرائن ظهر أن
 معناها كيف شئتم بقرينة الحرث : وهو المكان
 الصالح للانبات ، فتكون تعميما في الكيفية دون

(١) هو احمد بن حنبل ، أحد الائمة الاربعة المتبوعين ،
 ولد في بغداد سنة اربع وستين ومائة ، وتوفي فيها سنة احدى

واربعين ومائتين .
 (٢) كأصحاب المذهب الظاهري ، ووافقهم الشيعة
 الزيدية والجعفرية .

- (٣) سورة البقرة / ٢٢٣ .
 (٤) سورة ال عمران / ٣٧ .
 (٥) سورة ال عمران / ٤٧ .

المكان ، اذ يتعين الموضع الطبيعي لانتاج الولد
وتحقق الحرث .

وحكم المشكل : اعتقاد الحقية فيما كان مراداً
للشارع منه والاقبال على الطلب لمعرفة ذلك المراد
حتى يزول الاشكال (١) .

أما المجهل ، فهو الذي خفي المراد منه بنفسه
خفاء لا يدرك الا ببيان من أجمله ، سواء كان خفاء
المعنى لتزاحم المعاني المتساوية ، كالقرء ، كما في
قوله تعالى :- والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة

قروء - (٢) .
فالقرء مشترك بين الحيض والطمهر ، او كان الخفاء
لغرابية اللفظ : كالهلوغ في قوله تعالى :- ان الانسان
خلق هلوغاً - (٣) .

او كان ذلك لانتقال اللفظ من معناه اللغوي
الى معنى اصطلاحي : كالصلاة والزكاة في قوله
تعالى :- اقيموا الصلاة واتوا الزكاة - .
وحكمه اعتقاد حقية المراد والتوقف وطلب
البيان . فاذا عثر على بيانه من جانب من أجمله ،

(١) أي ان حكم المشكل هو وجوب التأمل في اللفظ
والبعد عن الفرائض للوقوف على المعنى المراد منه ، ثم العمل بما
يوصل اليه البحث .
(٢) سورة البقرة / ٢٢٨ .
(٣) سورة المعارج / ١٩ .

أو من يقوم مقامه عاد المجمل مفسرا ، وأخذ حكم
المفسر كما في الهلوع : فقد فسرتة الآية . وكما في
الصلاة والزكاة ، فقد بينها النبي - صلى الله عليه
وسلم - بقوله وفعله .
أما القرءاءة ، فقد اختلف المجتهدون فيه حسب
استباطهم فعد مؤولا .

الخاص والعام

واللفظ تقسيم آخر باعتبار وضعه للمعنى ،
فهو ينقسم الى قسمين : خاص وعام .
فالخاص : هو اللفظ الموضوع لمعنى واحد (١) ،
وهو قطعي في معناه ، بين بنفسه ، لا خفاء في دلالة
على المعنى ، كقوله تعالى : - محمد رسول الله - (٢)
فهذا حكم بالرسالة على الذات المعينة بين
قطعي لا يشتمل غير ذلك .

انطلق والمقيد

وينقسم الخاص الى قسمين : مطلق ومقيد .

- (١) المختار في تعريف الخاص : هو لفظ وضع لمعنى واحد
على سبيل الانفراد ، او لكثير محصور .
(٢) سورة الفتح / ٢٩ .

فالمطلق ما دل على الحقيقة من غير قيد مثل
رقبة ، وانسان ، وكتاب .
والمقيد ما دل على الحقيقة مقيدة بقيد مثل
رقبة مؤمنة ، وانسان حر ، وكتاب فقه .

حمل المطلق على المقيد

واذا ورد في التشريع لفظ مطلق في موضع
ومقيد في آخر يحمل المطلق على المقيد بشرط ان
يتحدا حكما وسببا (١) ، وان يتعادلا في القوة بأن
يكونا قطعيين او ظنيين ، مثال ذلك ، لو قال
الشارع : من ظاهر زوجته فليعتق رقبة . وقال
في موضع آخر : على المظاهر رقبة مؤمنة قيدت
الرقبة الاولى بقيد الثانية ، لان اتحاد السبب يدل
على اتحاد الحكم .

اما اذا اتحدا حكما واختلفا سببا ، فيعمل بكل
منهما في محله كما في قوله تعالى : - ومن قتل
مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة - (٢) .
وقوله تعالى : - والذين يظاهرون من نسائهم ثم
يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان

(١) وفي هذه الحالة يعتبر المقيد بيانا للمطلق .
سورة النساء / ٩٢ .

(٢)

بعماسا - (١) .
 فالاية الاولى في كفارة القتل ، والرقبة فيها
 مفيدة . والثانية في كفارة الظهار ، والرقبة فيها
 مطلقة . والسبب مختلف والحكم متحد : وهو
 التحريم .

ف عند الحنفية واكثر المالكية لا يحمل في مثل هذا
 المطلق على المقيد لاختلاف السبب ، وانما يعمل بكل
 منهما في محله . فيجب في كفارة القتل عتق رقبة
 مؤمنة ، وفي كفارة الظهار عتق رقبة مطلقا سواء
 كانت مؤمنة أو كافرة .

وعند الشافعية (٢) يحمل المطلق على المقيد وان
 اختلف السبب ، ولذلك شرطوا في كفارة الظهار
 - أيضا - ان تكون الرقبة مؤمنة ، ولكل منهما
 أدلة يدعم بها رأيه ويؤيده .

سورة المجادلة / ٣ .
 (١) نقل عن الامام الشافعي ان المطلق يحمل على المقيد .
 (٢) لكن اختلف اصحابه في ذلك : فمنهم من ذهب الى ان المطلق يحمل
 على المقيد من غير حاجة الى دليل آخر ، ومنهم من لم يحمل ذلك الا اذا
 وجد جامعا بينهما .

واضاف الامدي : ان الوصف الجامع بين المطلق والمقيد يشيخ
 ان يكون مؤثرا أي ثابتا بنص أو اجماع . اما اذا كان مستتبعا عن
 الحكم المقيد فلا .

العام

وأما العام ، فهو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له دفعة واحدة : كالرجال ، فإنه يتناول كل أفرادهم ، وكقوله تعالى : - من آمن بالله - فإنه يشمل سائر المؤمنين . وكقوله تعالى :
- وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا - (١) فإنه يشمل كل ما جاء به الرسول .
وقد ذهب الحنفية الى ان دلالة العام على العموم قطعية .

وذهب اكثر المالكية والشافعية الى انها ظنية .
وثمره الخلاف انه اذا ورد العام في القرآن :
فعند الحنفية لا يجوز تخصيصه بخبر الواحد ، لانه ظني الثبوت ، ولا بالقياس ، لانه ظني الدلالة .
وعند الشافعية والمالكية يجوز التخصيص بذلك .

ومما يتفرع على خلافهم قوله تعالى : - ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه - (٢) .
وقوله - صلى الله عليه وسلم - :

(١) سورة العنكبوت / ٧ .
(٢) سورة الانعام / ١٢١ .

- المسلم يذبح على اسم الله ، سمي أو لم
يسم - (١) .

فالحنفية أخذوا بعموم الآية ولم يخصصوه
بالحديث ، لانه خبر احاد .

والشافعية خصصوا عمومها بهذا الحديث ،
فلم يحلوا ذبيحة الكافر ، وأحلوا ذبيحة المسلم :
سمي أو لم يسم .

تخصيص العام

وتخصيص العام : هو اخراج بعض أفراده :
كاخراج المطلقة قبل الدخول بقوله تعالى :

- يا أيها الذين امنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم
طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من
عدة تعتدونها - (٢) من عموم قوله تعالى :

- والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثه
قروء - (٣) فتعفى المطلقة قبل الدخول من العدة

(١) قال ابن حجر العسقلاني : لم أجد هذا اللفظ ، وإنما
أخرج الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس أن النبي - صلى الله
عليه وسلم - قال :

«المسلم يكفيه اسمه ، فان نسي أن يسمي حين يذبح فليسم ، وليذكر
اسم الله ، ثم ليأكمل» .

ورواه سعيد بن منصور وعبد الرزاق والحاوي من هذا الوجه
فوقفوه ، وصوب الحفاظ وقفه . انظر الدراية ٢٠٦/٢ .

(٢) سورة الاعزاب / ٤٩ .

(٣) سورة البقرة / ٢٢٨ .

للمطلقات . أنواع التخصيص

والتخصيص قسمان : متصل ومنفصل .
ومن الاول : التخصيص بالشرط (١) كقوله
تعالى :- ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن
ولد - (٢)

والتخصيص بالغاية (٣) كقوله تعالى :
- ولا تقربوهن حتى يطهرن - (٤) وقوله
تعالى :- فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق - (٥)
وبالصفة (٦) كقوله تعالى :- فمما ملكت
أيمانكم من فتياتكم المؤمنات - (٧) .
وبالاستثناء كقوله تعالى :- والعصر ان
الانسان لفي خسر الا الذين امنوا - (٨)
أما المنفصل فثلاثة أنواع :

(١) الشرط : ما يلزم من عدمه العدم . ولا يلزم من
وجوده وجود ولا عدم بذاته .

(٢) سورة النساء / ١٢ .

(٣) الغاية : وهي تفيد تخصيص الحكم بما قبلها ،
لأنها غاية للحكم ونهاية له . وشمول الحكم لما به ها ينافض هذا
المنفى .

(٤) سورة البقرة / ٢٢٢ .

(٥) سورة المائدة / ٦ .

(٦) اي الصفة المعنوية .

(٧) سورة النساء / ٢٥ .

(٨) سورة العصر .

التخصيص بالعقل ، كقوله تعالى :
 - يأيها الناس اعبدوا ربكم - (١)
 فهذا الخطاب وان كان عاما فان العقل يخصه
 بالعقل المميز ، فلا يتناول المجنون ولا الصبي .
 والتخصيص بالحس ، كقوله تعالى :
 - وأوتيت من كل شيء - (٢) فان الحس
 يخص هذا العموم ، لان ملكة سبأ لم تؤت ما
 كان في يد سليمان - عليه السلام - ولا كثيرا من
 الاشياء .

والتخصيص بالدليل السمعي وقد اتفق العلماء
 على جواز تخصيص الكتاب بالكتاب وبالسنة
 المتواترة ، وتخصيص السنة المتواترة بمثلها ،
 لانها من درجة واحدة في الثبوت .

واختلفوا في تخصيص الكتاب بخبر الواحد :
 فذهب الجمهور الى جوازه مطلقا (٣) وذهب المعتزلة
 وبعض الحنابلة والمتكلمين الى منعه مطلقا (٤) .

- (١) سورة البقرة / ٢١ .
 (٢) سورة النمل / ٢٣ .
 (٣) كتخصيص العموم في آيات المواريث بقوله - عليه
 الصلاة والسلام - « لا يرث القاتل » .
 (٤) لان القرآن الكريم قطعي في ثبوته ، وخبر الاحاد
 ظني في ثبوته وانقطعي لا يصح تخصيصه ابتداء بظني الثبوت كخبر
 الواحد ولا بالقياس .

انواع السنة

وهي اما ان تكون مبينة او مفصلة لما ورد في احكام القرآن مجملا : كالصلاة ، فقد جاءت في القرآن مجملة وبينت السنة اوقاتها وعدد ركعاتها وصفتها . و كالزكاة ، فانها جاءت مجملة في القرآن وبينت السنة وقتها ونصابها ومقدارها . و كالسرقة ، فقد بينت السنة مقدار ما يقطع فيه ، ومحل القطع .
أما المبينة ، فهي التي أتت بتشريع مستقل لم يرد به الكتاب : مثل ما جاء عنه - صلى الله عليه وسلم - في تحريم الحمر الاهلية (١) - وتحريم سباع الطير (٢) والبهائم .

اقسام السنة باعتبار السند

وتنقسم السنة باعتبار سندها الى ثلاثة

(١) عن انس بن مالك - رضي الله عنه - قال : لما كان يوم خيبر أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ابا طلحة فنادى : ان الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الاهلية فانها رجس ، متفق عليه .

(٢) عن ابي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : كل ذي ناب من السباع فأكله حرام ، رواه مسلم .

أقسام متواترة ، ومشهورة ، وخبر احاد .

أقسام منواترة : فهي ما رواها جمع يستعمل
أما المتواترة : فهي ما رواها جمع يستعمل
تواطؤهم على الكذب في كل من الازمنة الثلاثة : زمن
الصحابة ، وزمن التابعين ، وزمن تابعي التابعين ،
وحكمها انها تفيد العلم اليقيني ووجوب العمل
بها . وانكارها كفر : مثل ما جاء في عدد من
الصلوات ، وعدد الركعات ، وصورة الركوع
والسجود ، وما جاء في نصاب الزكاة ، وامثال ذلك .
واما المشهورة : فهي ما نقلت عن النبي - صلى
الله عليه وسلم - برواية احاد في زمن الصحابة ،
وتواترت في زمن التابعين وتابع التابعين : مثل
قوله - صلى الله عليه وسلم -

- لا يرث القاتل - (١) وقوله :- لا تنكح المرأة
 على عمتها ولا على خالتها ولا على بنت أخيها ولا على بنت
 اختها ، فانكم ان فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم - (٢)
 وكحديث المسح على الخفين (٣) .

(١) رواه الدارقطني من حديث ابن عباس .
 (٢) رواه مسلم وابوداؤد والترمذي والنسائي وابن عدي
 (٣) عن جرير : انه قال : نعم ، رأيت رسول الله - صلى الله عليه
 وسلم - بال ، ثم توضأ ، ومسح على خفيه ، متفق عليه .

حكم السنة

واما حكمها ، فقد ذهب الحنفية الى وجوب العمل بها ، وانها تقيد مطلق الكتاب ، وتخصص عامه : كالمتواترة ، فقيدوا غسل الرجلين من اية الوضوء بعدم لبس الخفين لحديث المسح .
وخصصوا بحديث حرمان القاتل من الارث عام الكتاب في ايات الفرائض .
وخصصوا بحديث تحريم الجمع بين المرأة وعمتها . . . الخ عموم قوله تعالى : - واحل لكم ما وراء ذلكم - (١) ولكنهم لا يكفرون جاحد السنة المشهورة .

واما غير الحنفية ، فجعلوا حكم السنة المشهورة حكم خبر الاحاد ، ولم يكن بينهم وبين الحنفية فرق في الاحكام السابقة ، لانهم يخصصون عموم الكتاب بخبر الاحاد كما تقدم بيانه بخلاف الحنفية .

خبر الاحاد

واما خبر الاحاد : فهو ما رواه عدد لم يبلغ

سورة النساء / ٢٤ .

(١)

حد التواتر ولا حد الشهرة ، كثر رواته او قلوا
وقد اختلفوا في مفاده : فذهب الجمهور الى انه
يفيد الظن لا العلم .

وذهب بعضهم (١) الى انه يفيد العلم .
واما في حكمه ، فقد ذهب الجمهور الى وجوب
العمل به ، اذ قد نقل على سبيل التواتر عن الصعابة
والتابعين الاحتجاج بخبر الواحد في وقائع كثيرة
والعمل به .

فقد عملوا بخبر أبي بكر عندما روى لهم حديث :
[نحن - معاشر الانبياء لا نورث] (٢) وحديث
- الانبياء يدفنون حيث يموتون - (٣) وحديث

(١) كالامام داؤد الظاهري الذي ذهب الى ان خبر الواحد
حجة يفيد علما وعملا . والى هذا ذهب مالك واحمد وابن حزم .
(٢) رواه الخمسة .
(٣) رواه الترمذي وقال حديث غريب .
ورواه ابن عباس عن أبي بكر عن النبي - صلى الله عليه وسلم -
ولفظه عند الترمذي : « ما قبض الله نبيا الا في الموضع الذي يجب ان
يدفن فيه » .

ورواه مالك في الموطأ وابن ماجه وابن سعد وابن عدي في الكامل
من طريق ابن عباس عن أبي بكر الصديق .
ورواه ابن سعد واحمد من طريقين منقطعين عن أبي بكر .
ورواه ابن سعد بسند صحيح عن أبي بكر مختصرا مرقوفا وهو
في حكم المرفوع .

وظهر من هذه الطرق ان الحديث صحيح ، ولذا قال الحافظ
في الفتح حول حديث ابن ماجه : وفي اسناده حسين بن عبد الله
الهاشمي وهو ضعيف . وله طريق أخرى مرسل ذكرها البيهقي
في الدلائل .

الائمة من قريش - (١)
وقد عمل ابو بكر - رضي الله عنه - بخبر
المغيرة (٢) ومحمد بن مسلمة (٣) في ميراث الجدة
أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أعطاها
السدس (٤) .

وكان الصحابة - رضي الله عنهم - يرجعون
إلى امهات المؤمنين في الحوادث التي تشتبه عليهم
ليعلموا عمل الرسول - صلى الله عليه وسلم -
فيعملون بذلك .

أما خبر الاحاد في الحوادث التي يكثر تكرارها
مثل رفع اليدين في الركوع والرفع ، فذهب
الحنفية الى عدم وجوب العمل به ، اذ لو كانت
صحيحة الثبوت لاشتهرت بين الصحابة . لانها
لا تخفى .

(١) رواه الحاكم في المناقب ، والبيهقي . قال الحاكم
صحيح . وتعقبه الذهبي فقال : منكر . وقال ابن حجر : حديث حسن
لكن اختلف في رفعه ووقفه . ورجع الدارقطني ووقفه . قال : وقد
جمعت طرق خبر (الائمة من قريش في جزء ضخم عن نحو أربعين
صحابياً) .

(٢) هو المغيرة بن شعبه - رضي الله عنه - صحابي
جليل ، ولد سنة عشرين قبل الهجرة . وتوفي سنة خمسين .

(٣) هو محمد بن مسلمة الاوسي الانصاري الحارثي ،
ابو عبد الرحمن وهو صحابي ، شهد مع الرسول جميع المعارك الإسلامية
الا تبوك ، واستخلفه الرسول في بعض غزواته . ولد سنة خمس
وثلاثين قبل الهجرة . وتوفي سنة ثلاث وأربعين من الهجرة .
أخرجه مالك والاحمد والأربعة من حديث المغيرة ومحمد

(٤) ابن مسلمة وصحبه ابن حبان والحاكم
- ٣٣ -

وذهب الشافعية والمالكية الى وجوب العمل
به كسائر اخبار الاحاد .

شروط خبر الاحاد

وقد شرط العلماء لصحة خبر الواحد شروطا :
ان يكون الراوي كامل الضبط عند التحمل (١)
وعند الاداء (٢) . فاذا كان مشهورا بالغلط او
النسيان لا يقبل خبره .
وشرطوا له عند الاداء لا عند التحمل :

الاسلام

العدالة

كمال العقل بالبلوغ .

فاذا تحمل الرواية وهو صبي مميز وأداها
بعد البلوغ قبلت روايته . فقد قبل الصحابة
رواية ابن عباس و ابن الزبير (٣) و النعمان بن

(١) أي تحمل الحديث ، سواء كان مشافهة أو قراءة
وغير ذلك .

(٢) أي رواية الحديث .

(٣) هو عبد الله بن الزبير بن العوام . أحد العبادلة الأربعة ،
أمه أسماء بنت أبي بكر . ولد عام الهجرة ، وهو أول مولود للمهاجرين
بعد الهجرة ، وتوفي سنة ثلاث أو اثنتين وسبعين .

بشير (١) وانس بن مالك (٢) وغيرهم من الذين
كانوا صبيانا زمن النبي - صلى الله عليه وسلم -
وكذلك قبلوا رواية من أسلم وروى شيئا عن
النبي - صلى الله عليه وسلم - أو شاهده قبل
اسلامه .

وشرطوا أن لا يكون المروي مستحيلا ، او
معارضاً بدليل أقوى منه : كاية قرآنية ، او خبر
متواتر او مشهور .

أما اذا كان خبر الاحاد معارضا للقياس : فاذا
كان راويه معروفا بالرواية قدم على القياس عند
الجمهور ، ومنهم : أبو حنيفة والشافعي واحمد
وأبو يوسف ومحمد .

وشرط المتأخرون شرطا آخر له : وهو ان يكون
الراوي فقيها مجتهدا : كالخلفاء الراشدين ،
وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله
بن عمر (٣) وعائشة (٤) ومعاذ بن

(١) هو النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الخزرجي
الانصاري من أجلاء الصحابة روى ١٢٤ حديثا ، وهو أول مولود ولد
للانصار بعد الهجرة ولد في السنة الثانية للهجرة وتوفي سنة خمس
وستين .

(٢) هو انس بن مالك خادم رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
توفي سنة اثنتين او احدى او ثلاث وتسعين .

(٣) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب أحد العبادلة الاربعة ،
ولد سنة ثلاث من البعثة ، وتوفي سنة ثلاث او اثنتين او أربع وستين .

(٤) هي عائشة بنت أبي بكر الصديق - زوج رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - توفيت سنة سبع وخمسين .

جبل (١) وزيد بن ثابت (٢) وأمثالهم .
أما إذا كان الراوي غير معروف بالفقه والاجتهاد
كأنس بن مالك وبلال (٣) وسلمان الفارسي (٤)
وغيرهم ، فيرد حديثه إذا خالف القياس .

- (١) صحابي جليل ، وهو أحد الذين قاموا بجمع القرآن .
ولد سنة عشرين قبل الهجرة ، وتوفي سنة ثمان أو سبع عشرة .
(٢) هو زيد بن ثابت ، صحابي جليل ، كاتب وحسي
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أصحاب القيا . توفي سنة
خمس وأربعين أو ثمان وأربعين .
(٣) هو بلال بن رباح الحبشي ، مؤذن رسول الله ، توفي
سنة سبع أو ثمان عشرة .
(٤) هو سلمان الفارسي ، من كبار الصحابة وعلمائهم ،
توفي سنة ست وثلاثين وقليل خمس وثلاثين في أول خلافة عثمان
رضي الله عنه .

حالات نقل الخبر

ولنقل الخبر أربع حالات :

الاولى : الرواية باللفظ دون زيادة ولا نقص .
وهذه هي اكثر روايات الاحاد .

الثانية : النقل بالمعنى . ويشترط في ذلك ان
يكون الحديث لا يحتمل الا ذلك المعنى . فان كان
عاما يحتمل التخصيص ، او مشكلا يحتمل معنيين ،
فلا يصح نقله بالمعنى .

وكذلك يشترط أن لا يكون من الاحاديث التي
يتقيد بلفظها : مثل أحاديث التشهد ، والقنوت
والافتتاح .

الثالثة : الرواية بالحذف ، ولا سيما في الاحاديث
المطولة ، فيروي الراوي منها موضع السامع فقط .
ويشترط في ذلك ان لا يخل الحذف بالمعنى .

الرابع : الرواية بالزيادة : كأن يزيد الراوي
كلمة تفسيرية . ويشترط في ذلك ان تكون الزيادة
بصورة يفهم السامع منها أنها من كلام الراوي .

الاجماع

الثالث من ادلة الاحكام بعد الكتاب والسنة

الاجماع

والاجماع (١) : هو اتفاق مجتهدي امة معمد
- صلى الله عليه وسلم - بعد وفاته في عصر من
العصور على حكم شرعي قولاً او فعلاً : كاتفاقهم على

توريث الجد عند فقد الاب

ولا بد للاجماع ان يستند على نص او قياس

وهو عنه الجمهور حجة قطعية يجب العمل بها ،

ويجعل المسألة المجمع عليها قطعية الحكم لا تصلح

بعد ذلك ان تكون محلاً للنزاع لقوله تعالى :

- ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى

ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله

جهنم وساءت مصيراً - (٢)

(١) الاجماع لغة : العزم والتصميم ، ويأتي من الواحد ،
ويكون مجرد العزم والتصميم على الأمر كقوله - صلوات الله وسلامه
عليه - : لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل ، رواه الترمذي وابو
داؤد والنسائي والدارمي

ويأتي من اكثر من واحد كقول الله تعالى : فاجمعوا كيدكم ثم
اتوا صفوا وقد افلح اليوم من استعمل ، سورة طه / ٦٤ ،
(٢) سورة النساء / ١١٥

القياس

الرابع من ادلة الاحكام القياس .
والقياس (١) هو اثبات حكم الاصل في الفرع
لمشاركته له في علة الحكم .

الكلام على علة الاحكام

للفقهاء في أحوال العلة ثلاثة مواقف

١- التخريج

٢- التنقيح

٣- التحقيق

ويعبرون عن العلة بالمناط - أي العلاقة بين
الحكم والمحكوم عليه التي اقتضت ذلك الحكم .
فأما التخريج للمناط فهو النظر والاجتهاد
في استنباط علة الحكم الذي دل النص او الاجماع
عليه : وذلك كالاكتفاء في استنباط كون علة
الحكم في تحريم الخمر الاسكار ، وفي القصاص
تعمد القتل والقصد اليه .

(١) القياس لغة : التقدير

وأما تنقيح المناط (١) : فهو النظر والاجتهاد
في تعيين ما فهم من النص كونه علة ، فيحذف مالا
مدخل له في الاعتبار مما اقترن به من اوصاف ،
وابقاء ماله دخل في ذلك . وهذا يكون بطريقة
السبر والتقسيم (٢) .

ولهذا اختلف الفقهاء في علة الربويات فقال
المالكية : الطعم والقوت .

وقال بعضهم : والادخار . فيجوز عندهم
التفاضل في المطعومات التي لا تدخر كالماذنجان
مثلا .

وقال الشافعية : هي الطعم فقط ، وعمموا
ذلك في كل المطعومات حتى البطيخ ، فلا يباع

(١) التنقيح في اللغة : التهذيب والتمييز . يقال : كلام
منقح اذا كان لا حشو فيه .

اما المناط فهو العلة .

(٢) السبر : لغة الاختبار .
وفي الاصطلاح : اختبار الوصف : هل يصلح للمعلية أم لا .
والتقسيم لغة : تجزئة الشيء ، بأن يقال : الشيء ، اما كذا واما كذا .
وفي الاصطلاح : حصر الاوصاف التي يظن صلاحيتها علة في
الاصل . والاصوليون اطلقوا - السبر والتقسيم - على حصر الاوصاف
التي توجد في الاصل ، وتصلح للمعلية في بادي الامر ، ثم ابطال مالا
يصلح للمعلية منها ، وتعيين الباقي للمعلية ، فيقول الثائس مثلا :
العلة اما ان تكون هذا الوصف أو هذا الوصف ، أو هذا الوصف ،
لان كلا من هذه الاوصاف يظن انها علة . ثم يختبر كل وصف منها
ليري صلاحيته . فاذا لم يصلح استبعده وتناول الآخر بالاختيار ،
فاذا ظهر له عدم صلاحيته استبعده - كذلك - فيقول : لم يبق الا أن
يكون الوصف الفلاني هو العلة ، لان الشروط قد توفرت فيه ، فيحكم
عليه بأنه علة .

الجنس بمثله الا مثلا بمثل ، يدا بيد .
والعلة (١) هي الحكمة الباعثة على تشريع
الحكم لصالح العباد . سواء كان لجلب نفع ، او
دفع ضرر ، لان الاحكام الشرعية مبنية على حكم
اجتماعية أو أخلاقية أو صحية ، وما شابه ذلك .

شروط صحة القياس

ويشترط في العلة لصحة القياس ان تكون
وصفا منضبطا ظاهرا : كالاسكار في تحريم الخمر ،
فيقاس عليه كل مسكر . فان كانت وصفا غير
منضبط واقيم غيره مقامه في صورة العلية ، فلا
يقاس على ذلك الحكم بجامع هذه العلة . وذلك
مثل : المشقة في السفر التي جعلها الشارع علة
لقصر الصلاة ، ولكونها وصفا غير منضبط ،
لاختلافه باختلاف أنواع الاسفار وشخصية
المسافرين قوة وضعفا اقام الشارع مقامها نفس
السفر فجعله علة ، لذلك لا يصح أن يقاس عليه
صاحب الصنعة الشاقة في الحضر مثلا .
وكذلك يشترط ان يكون حكم الاصل ثابتا

(١) العلة : مأخوذة من المرض ، لان تأثيرها في الحكم
كتأثير العلة في المريض .

بالكتاب أو السنة : مثل تحريم الجمع بين الاحنتين
الذي قيس عليه تحريم الجمع بين المرأة وابنة
اختها . والعلة قطيعة الرحم .

ومثل حرمة الفضل في بيع الحنطة بالحنطة
الذي قيس عليه حرمة الفضل في بيع الارز
بالارز ، لاتحاد الجنس والقدر في كل منهما .

او يكون ثابتا بالاجماع : مثل حرمان قاتل
نورث من التركة الذي قيس عليه حرمان قاتل
ارصي من الوصية .

أو يكون ثابتا بالاستحسان - أي القياس
اخفى مثل صحة عقد السلم ، مع انه معـدوم
اثبوتة بالسنة . فقد قيس عليه بيع ما وجد من
الثمار وما سيوجد جملة واحدة بجامع الحاجة
والمصلحة في كل منهما .

اما اذا كان الاصل ثابتا بالقياس الجلي (١)
لا يقاس عليه ، لان العلة ان اتحدت في الفرعين
فيما يقاسان معا على الحكم الاصيل .

هذه هي امهات الاصول عند الفقهاء كلهم وهي
الكتاب والسنة والاجماع والقياس .

(١) القياس الجلي : هو أن يكون المكون عنه مساويا
للمنطوق كقياس حرمة حرق أموال اليتامى على حرمة أكل أموالهم
المنصوص عليه بقوله تعالى : « ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما
أما يأكلون في بطونهم نارا » .

الاستحسان

وقد أضاف الحنفية عليها أصلا خامسا سهوه
الاستحسان .

وعرفوه بأنه : ما خالف القياس الجلي لوجود
نص فيه أو اجماع أو قياس خفي (١) أو ضرورة (٢) .
والاول مثل الوصية ، فان القياس الجلي يأبى
جوازها ، لانها تمليك مضاف الى ما بعد الموت ،
والموت مزيل للملك الا أنه ورد نص بجوازها .
وكذلك السلم والاجارة ، فان المعقود عليه فيهما
معدوم ، فيقتضي القياس الجلي عدم جوازهما ،
ولكن ورد النص بهما لحاجة الناس اليهما .
والثاني أي الاستحسان بالاجماع مثل

الاستصناع (٣)

(١) القياس الخفي : هو أن يعدل بالمسألة عن حكم
القياس الظاهر المتبادر فيها الى حكم مغاير بقياس آخر هو أدق وأخفى
من الاول ، ولكنه أقوى حجة ، وأسد نظرا ، وأصح استنتاجا منه :
فهو ترجيح لاحد الاقيسة عند تعدد وجوه القياس وتعارضها في المسألة
الواحدة .

(٢) استحسان الضرورة : هو ما خولف فيه حكم القياس
نظرا الى ضرورة موجبة أو مصلحة مقتضية مطلقا للحاجة ، أو دفعها
للحرج .

(٣) معنى الاستصناع أن يطلب أحد من الآخر صنع
شيء : كالزورق مثلا . فان هذا العقد قد وقع على شيء معدوم وقت
العقد ، فهو باطل قياسا ، ولكنه اجيز بدليل السنة الفعلية ويتعامل
الناس فيه بالاجماع .

فالقياس الجلي يقضي بعدم جوازه ، لانه بيع
معدوم ، ولكن الفقهاء أجمعوا على جوازه لعاجزة
الناس اليه .

وقد الحقوا بذلك مثل تطهير الابار .
فان القياس يقضي بعدم امكانه ، لان الذي
ينبع فيها من الماء ينجس بملاقاة ما فيها من
الماء النجس . فالقياس الجلي يقضي بعدم امكان
طهارتها ، ولكنهم أفتوا بطهارة البئر اذا نزع
بعض مائها للضرورة .

والثالث أي الاستحسان بالقياس الخفي :
مثل طهارة سور سباع الطير : كالصقر والبازي
مع أن لحومها نجسة كلحوم سباع البهائم :
فالقياس الجلي يقضي بنجاستها ، ولكن القياس
الخفي يعارضه ، فان سباع الطير تختلف عن سباع
البهائم في ان الثانية تشرب بلسانها فيختلط
لعابها النجس بالماء ، والاولى تشرب بمنقارها
، وهو عظم طاهر ، فقاموا سورها على سور
الانسان ، لان لحم كل منها لا يؤكل .

المصالح المرسلة

وأضاف المالكية والحنابلة وغيرهم من الفقهاء
على الكتاب والسنة والاجماع والقياس - المصالح
- ٤٤ -

المرسلة - بدل الاستحسان .

وعرفوها : بأنها ما يراه القلب بعد فكسر وتأمل وطلب لمعرفة وجه الصواب مع المحافظة على روح الشريعة : وهي جلب المنافع ودرء المفاسد ، وإن لا تتصادم مع النصوص القطعية .

ومعنى المرسلة (١) : أنها لم تستند على نص شرعي معين يشهد لها بالاعتبار ولا بالالفاء ، ولكنها توافق روح الشريعة العام .

وقد اثبتوا هذا الاصل بوجوده زمن الصحابة - رضي الله عنهم - مثل جمع القرآن في مصحف واحد زمن أبي بكر - رضي الله عنه - وكتابة المصاحف وتفريقها على البلاد الاسلامية في عهد عثمان - رضي الله عنه - .

ومثل قتال أبي بكر لمانعي الزكاة سيرا مع المصلحة في كل ذلك ، لان قعوده عن قتالهم يؤدي الى تقصير الناس في ادائها ، فتتوقف الدولة عن قيامها بوظائفها ، وتعجز عن نشر ما تأسست من أجله : وهو نشر الدعوة الاسلامية في العالمين . وفي قتاله للمتنعين عن ادائها ضمان للمصلحة الدينية والسياسية والاقتصادية .

(١) المرسلة في اللغة : اسم مفعول من الارسل وهو الاطلاق وعدم التقييد .

ومثل وضع - عمر رضي الله عنه - لنظام
الخراج ونظام الدواوين ، ونصب القضاة للحكم
بين الناس ، وإرساله المرشدين إلى الأقطار لتعليم
الرجال والنساء ، وتعيين المفتشين لمراقبة الموظفين
في أعمالهم وإداراتهم ، وإنشاء وظيفة الحسبة
لمراقبة الموازين والمكاييل ، ومنع الغش في
المبايعات ، وحجره على المصابين بالأمراض
المعدية ومنعهم من ملامسة الناس ، وأمره بعدم
إقامة الحد على السراق عام المجاعة ، وفي كل ذلك
مماشاة لروح الشريعة الغراء .

وعلى هذه القاعدة حكم الإمام مالك - رضي
الله عنه - فيما إذا أغرى رجل امرأة ذات زوج
فأفسدها عليه حتى وقعت الفرقة بينهما ، بأنها
تحرّم حرمة مؤبدة على من أغراها ، ردعا للرجال
والنساء المتزوجات من ارتكاب مثل ذلك . وفي
مثل هذا من المصلحة العامة ما لا يخفى .

الاستصحاب

وأضاف الشافعية والحنفية - أيضا - على
الأصول الأربعة أصلا آخر : وهو حكم استصحاب

لاصل (١) وهو نوعان :

١- الحكم بكون الشيء ثابتا في الحال لتحقيق
ثبوته في الماضي ، ولم يقم الدليل على عدمه في
الحال .

٢- الحكم بكون الشيء ثابتا في الماضي لتحقيق
ثبوته في الحال من غير أن يقوم الدليل على عدمه
في الماضي .

وقد ذهب الشافعية الى ان استصحاب الاصل
يصلح حجة للالزام ، ولا ثبات ما لم يكن .
وذهب الحنفية الى انه لا يصلح حجة الا
للدفع .

وعليه فاذا غاب شخص عن وطنه ولم يعرف
أحي هو أم ميت ؟

فانه يرث عند الشافعية ، لانهم يحكمون ببقاء
حياته في الحال لتحقيق ثبوتها في الماضي ولم يقم
الدليل على عدمها .

ولا يرث عند الحنفية لان الارث الزام ،
واستصحاب الاصل لا يصلح للالزام ، ولكنهم
يشتركون مع الشافعية في عدم جواز ميراث
أمواله ، لان استصحاب الاصل حجة صالحة لدفع

(١) الاستصحاب في اللغة : طلب المصاحبة واستمرارها
وفي الاصطلاح : استدامة اثبات ما كان ثابتا ، أو نفي ما كان منقيا .
أو هو بقاء الامر على ما كان عليه ما لم يوجد ما يغيره .

مذهب الصحابي

وأضاف الحنفية - أيضا - مذهب الصحابي ، فقالوا : ان مذهب الصحابي ان لم يعارض القرآن ولا السنة الصريحة الصحيحة فهو حجة ، لان يكون في حكم المرفوع الى النبي - صلى الله عليه وسلم - لان ما لا يدرك بالرأي لا يفتى به صحابي جليل مالم يستند الى حجة شرعية ، لان العمل والفتوى بدونهما حرام يتنزه عن مثله عدول الصحابة .

ويؤيد حجته عمل كبار الصحابة به ، ونزولهم على حكمه عند عدم الريبة ، وهو مستفاض بينهم . ولهذا يقيم الحنفية في كثير من الاحوال على مطلوب واحد دليلين :

احدهما من الادلة الاربعة ، والاخر من قول الصحابي .

مثال ذلك : استدلالهم على أقل الحيض واكثره بالسنة . فقد روي عنه - صلى الله عليه وسلم - انه قال :

أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام - (١)
ثم يقول ابن مسعود وأنس - رضي الله عنهما -
بذلك .

وكذلك اتفق الحنفية على أن قول الكبير من
الصحابة إذا كان فيما تعم به البلوى وسكت سائر
الصحابة عن انكاره فهو حجة .

واختلفوا في قول الصحابة فيما للرأي فيه مجال
على قولين :

فذهب بعضهم إلى أنه حجة على المجتهد غير
الصحابي .

وذهب بعضهم إلى عدم حجته . ويقول : إن
قول الصحابي وقول مجتهد آخر سواء . فكما لا
يكون قول مالك حجة على الشافعي لا يكون قول
الصحابي حجة على مجتهد .

(١) أخرجه الدارقطني . وله طرق متعددة رواها الطبراني
وابن عدي في الكامل والعقيلي وابن الجوزي .

التشريع في العصر الاموي

كان اهل المدينة يتتبعون فتاوى عبدالله بن عمر من الصحابة ، وسعيد بن المسيب (١) ، وعروة ابن الزبير (٢) من التابعين .

واعتمد اهل البصرة على فتاوى أبي موسى الاشعري (٣) وانس بن مالك من الصحابة ، والحسن البصري (٤) ومحمد بن سيرين (٥) من التابعين .

وعول اهل الشام على فتاوى معاذ بن جبل وعبادة ابن الصامت (٦) وابي الدرداء (٧) ومن تخرج على

- (١) هو سعيد بن المسيب امام التابعين واحد فقهاء المدينة السبعة ، توفي سنة اربع وتسعين .
 (٢) عروة بن الزبير بن العوام أحد فقهاء المدينة السبعة ، ومن سادات التابعين علما وفضلا . ولد سنة اثنتين وعشرين وتوفي سنة اربع وقيل اثنتين او ثلاث او خمس او تسع وتسعين .
 (٣) هو عبدالله بن قيس بن صليم ، صحابي جليل ، ومن الفقهاء الكثيرين من الحديث . ولد سنة احدى وعشرين قبل الهجرة ، وتوفي سنة خمسين .
 (٤) الحسن بن أبي الحسن أبو سعيد ، فقيه محدث ، وهو سيد من سادات التابعين ، امام اهل البصرة . ولد سنة احدى وعشرين وتوفي سنة عشر ومائة .
 (٥) ابو بكر بن ابن عمرة من اجل علماء التابعين امام عصره . ولد سنة ثلاث وثلاثين ، وتوفي سنة عشر ومائة .
 (٦) كنيته ابو الوليد ، صحابي جليل ، أحد الفقهاء يوم القبة . توفي سنة اربع وثلاثين .
 (٧) هو عويمر بن زيد من قراء الصحابة وعلمائهم . توفي سنة اثنتين وثلاثين .

أيديهم من التابعين .
وأخذ أهل مصر بفتاوى عبدالله بن عمرو بن
العاص (١) ، ومن تخرج عليه من التابعين .
واعتمد أهل الكوفة على فتاوى عبدالله بن
مسعود ومن تخرج عليه من التابعين .

فأدى ذلك إلى اختلاف وجهات النظر والاستدلال
والاشتتباط ، وكان أثره الكبير في أحداث حركة
تشريعية ونهضة علمية أدت إلى توسع الفقه .

ومن أشهر المفتين والمحدثين في هذا الدور من
أهل المدينة عائشة - رضي الله عنها - وعبدالله
ابن عمر وأبو هريرة (٢) وسعيد بن المسيب وعروة
ابن الزبير وغيرهم .

ومن أهل مكة عبدالله بن عباس ، ومجاهد بن
جبر (٣) وعكرمة (٤) مولى ابن عباس ، وعطاء بن

(١) من علماء الصحابة ، وهو أحد العبادة الأربعة . ولد
سنة ١٠٠ قبل الهجرة . وتوفي سنة ثلاث أو خمس أو ثمان وسبعين .
(٢) عبدالرحمن بن صخر ، صحابي جليل ، أكره الصحابة
رواية عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - توفي سنة سبع وثمانين
وثلثون وقيل تسع وخمسين .

(٣) يكنى بأبي العجاج ، وهو من أعلام التابعين ، ومن
كبار أصحاب ابن عباس . ولد سنة إحدى وعشرين ، وتوفي سنة
مائة وقيل إحدى ، أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة .

(٤) هو عكرمة بن عبدالله البربري ، مولى ابن عباس ،
يكنى بأبي عبد الله المدني ، عالم جليل من علماء التابعين . ولد سنة
خمس وعشرين ، وتوفي سنة سبع ، وقيل أربع وخميس وقيل ست
وقيل عشر ومائة .

رباح (١) وغيرهم .
 ومن أهل الكوفة علقمة بن قيس النخعي (٢)
 فقيه العراق ومسروق بن الاعدع الهمداني (٣)
 وعبيدة بن عمرو السلماني (٤) والاسود بن
 يزيد النخعي (٥) عالم الكوفة وشريح بن الحارث
 الكندي (٦) وابراهيم بن يزيد النخعي (٧) فقيه
 العراق وغيرهم .
 ومن أهل البصرة انس بن مالك الانصاري .

(١) من أجل التابعين وفقهائهم . وكان مفتي مكة ومحدثها .
 ولد سنة سبع وعشرين . وتوفي بمكة سنة اربع . وقيل خمس . وقيل
 سبع عشرة ومائة .

(٢) هو علقمة بن قيس بن عبدالله النخعي الكوفي . من
 اصحاب ابن مسعود . فهو من كبار التابعين . وكان فقيه العراق .

توفي سنة اثنتين . وقيل احدى . وقيل ثلاث . وقيل خمس وستين .

(٣) هو مسروق بن الاعدع الهمداني من كبار التابعين .

ثقة في الحديث فقيه . ومن أجل اصحاب ابن مسعود . كان فقيه الكوفة
 وعائها . توفي سنة ثلاث وقيل : اثنتين وستين .

(٤) هو عبيدة بن عمرو السلماني من كبار التابعين .

فقيه كبير . ومحدث ثقة من كبار اصحاب ابن مسعود توفي سنة اثنتين
 أو ثلاث أو اربع وسبعين .

(٥) هو الاسود بن يزيد بن قيس النخعي . تابعي جليل .

من اصحاب ابن مسعود . كان عالم الكوفة . توفي سنة اربع - او
 خمس او ست - وسبعين .

(٦) هو شريح بن الحارث بن قيس الكندي . من كبار
 التابعين . من اظهر القضاة في صدر الاسلام . توفي سنة ثمان - وقيل
 اثنتين وقيل تسع - وسبعين . وقيل سنة ثمانين . وقيل اثنتين

(٧) هو ابراهيم بن يزيد النخعي . رئيس مدرسة الرأي .
 كان فقيها وحافظا للحديث . ولد سنة ست واربعين . وتوفي سنة
 ست وتسعين .

وأبو العالية رفيع بن مهران (١) والحسن بن أبي
الحسن ، ومحمد بن سيرين وغيرهم .

ومن أهل الشام عبدالرحمن بن غنم الأشعري (٢)
ورجاء الكندي (٣) وعمر بن عبدالعزیز (٤)
وغيرهم .

ومن أهل مصر عبدالله بن عمرو بن العاص ،
وأبو الخير مرثد بن عبدالله اليزني (٥) ويزيد
بن أبي حبيب (٦) .

ومن أهل اليمن طاووس بن كيسان الجندي (٧)

(١) هو أبو العالية رفيع بن مهران الرياحي البصري ،
تابعي كثير الأرسال . توفي سنة سبع وتسعين ومائة .

(٢) هو عبدالرحمن بن غنم بن كرز الأشعري : فليح
أهل فلسطين ، وفقيه الشام في عصره . توفي سنة ثمان وسبعين .

(٣) هو رجاء بن حيوة بن جروال الكندي ، تابعي محدث
توفي سنة اثنتي عشرة ومائة .

(٤) هو عمر بن عبدالعزیز الخليفة الزاهد والامام
العاقل ، كان واسع العلم ، كثير الورع ، ولد سنة احدى وستين
وتوفي سنة احدى ومائة .

(٥) هو مرثد بن عبدالله الحميري اليزني ، ابو الخير :
مفتي أهل مصر ، من الطبقة الثالثة من التابعين ، من شقات أهل
الحديث . توفي سنة تسعين .

(٦) هو يزيد بن سويد الأزدي بالولاء ، المصري ، ابو
رجاء ، مفتي أهل مصر في صدر الاسلام ، وكان حجة حافظا للحديث ،
ولد سنة ثلاث وخمسين من الهجرة ، وتوفي سنة ثمان وعشرين ومائة

من الهجرة .
(٧) هو طاووس بن كيسان اليماني ، من اكابر التابعين
حديثا وفقها وزهدا . ولد سنة ثلاث وثلاثين ، وتوفي سنة ست وقيل
خمس ومائة . وقيل بعد ذلك .

، وهو ب الصنعاني (١) ، ويحيى بن أبي كثير (٢) وغيرهم .

فهؤلاء هم أشهر القضاة والمفتين ورواة الحديث في هذا الدور .

وكان هذا العهد مكملا للعهد السابق - عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والخلفاء الراشدين ، وممهدا للعهد اللاحق الذي عظم شأنه في أوائل العصر العباسي ، إذ كان عصر نهضة علمية تناولت مختلف نواحي العلم والادب ، ولا سيما العلوم الدينية ، فقد كان مبدأ حركة التدوين والتصنيف القوية في العلوم الشرعية : كالفقه والحديث والتفسير ، فتحررت لكل علم أصوله وقواعده وطرق استنباطه ورجاله المختصون به ومصنفاته الجامعة لقواعده الكلية والجزئية .

وأول من كتب في التفسير ابن جرير الطبري (٣)

(١) هو وهب بن منبه بن كامل اليماني الصنعاني الألبانوي ، من ثقات التابعين . ولد سنة أربع وثلاثين ، وتوفي سنة أربع عشرة ومائة ، وقيل غير ذلك .

(٢) هو يحيى بن صالح الطائي ، تابعي جليل ، ثقة في الحديث ، توفي سنة اثنتين وثلاثين - وقيل تسع وعشرين - ومائة .

(٣) هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري ، أبو جعفر : المؤرخ المفسر الإمام ، كان مجتهدا لا يقلد أحدا ، بل قلده بعض الناس ، وعملوا بأقواله وأرائه ولد سنة أربع وعشرين ومائتين وتوفي سنة عشر وثلاثمائة .

ثم الزمخشري (١) .
وفي الحديث الامام مالك كتب كتابه الموطأ .
والامام احمد كتب كتابه المسند .
ثم الامام البخاري (٢) والامام مسلم (٣) كلاهما كتب
كتابا سماه الصحيح .

وهكذا قامت في هذا العصر المذاهب التشريعية ،
فدون اصحابها مذاهبهم ونشروها ، فلقى بعضها
قبولا من الجمهور وكان منهم الامام أبو حنيفة
النعمان بن ثابت ، وقد ولد في الكوفة سنة ثمانين
وتوفي سنة خمسين ومائه . ويقول عن طريقته في
استنباط الاحكام : اني اخذ بكتاب الله اذا وجدت
فيه ذلك الحكم . فان لم أجد أخذت بسنة رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - والاثار الصحاح عنه
التي فشت بين الثقات ، فان لم أجد في كتاب الله
ولا سنة رسول الله أخذت بقول أصحابه من

- (١) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد ولد بمختر
من نواحي خوارزم سنة سبع وستين وأربعمائة ، وهو من أئمة العلم
بالدين والتفسير واللغة والاداب . توفي سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة .
(٢) هو محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة البخاري ،
أبو عبد الله ، صاحب الوثق كتاب في حديث رسول الله . ولد سنة
اربع وتسعين ومائة ، وتوفي سنة ست وخمسين ومائتين .
(٣) هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ،
أبو الحسين ، من أئمة الحديث . أشهر كتبه صحيحه الذي سماه
بأسمه ، جمع فيه اثني عشر ألف حديث كتبها في خمس عشرة سنة .
ولد سنة اربع ومائتين ، وتوفي سنة إحدى وستين ومائتين .

شئت ، وأدع من شئت ، ثم لا أخرج من قولهم الى قول غيرهم . فاذا انتهى الامر الى ابراهيم النخعي والشعبي (١) والحسن البصري ، وابن سيرين وسعيد بن المسيب وغيرهم ، فلي أن أجتهد كما اجتهدوا .

وقد نشأ ألامام ابو حنيفة في بيئة علمية فلسفية . وكان - رحمه الله - قوي الادراك لما بين الاشياء من فروق وموافقات ، وله مهارة فائقة في فقه الادلة واستنباط الاحكام ، وكان عالما عاملا زاهدا ورعا حسن النطق محججا .

وقد اخذ العلم عن حماد بن سليمان (٢) عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس عن عبد الله بن مسعود .

والامام ابو حنيفة اول من رتب أبواب الفقه . وكان لا يضع مسألة حتى يجمع أصحابه ، فاذا اتفقوا على موافقتها لاصول مذهبهم اشار بوصفها في الباب الخاص بها .

وكان لا يقتصر على الافتاء في الوقائع التي

(١) هو عامر بن شراحيل بن عبد . وقيل عامر بن عبد الله ابن شراحيل كان امام زمانه في الحديث والفقه والفتيا ، وهو من أئمة التابعين . ولد سنة عشرين ، وقيل غير ذلك . وتوفي سنة تسع ومائة ، وقيل غير ذلك .

(٢) اسمه حماد بن ابي سليمان فقيه من فقهاء الكوفة توفي سنة عشرين ومائة .

تحدث ، بل كان يفترض صوراً للمسائل ، ويلتمس
لكل صورة جواباً .

وبهذه الطريقة خالف سنة من قبله ، وفتح
هذه الطريقة لمن بعده ومن في عصره من الفقهاء .
ويتميز مذهب الحنفية بكثرة الاعتماد في
استنباط الاحكام على القياس وتوسعه في معنى
الاجماع ، واعتباره العرف أصلاً يرجع اليه في
التشريع . وقد يترك القياس لضرورة أو أثر ،
أو يقدم عليه الاخذ بأصل عام أو قياس أرجح منه ،
ويسمى ذلك استحساناً أو قياساً خفياً .

وكان لابي حنيفة - رضي الله عنه - أصحاب
أجلاء أخذوا العلم عنه وشاركوه في الرأي
والاستنباط ، وامتزجت أقوالهم بأقوال امامهم ،
وسميت جملة ذلك بمذهب أبي حنيفة .

فمنهم الامام أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم
الانصاري وهو الذي بث علم أبي حنيفة في أقطار
الارض ، لانه كان قاضي القضاة في عهد الرشيد .
وكان لا يوالي قاضياً الا اذا كان على مذهب أبي
حنيفة .

ومنهم الامام محمد بن الحسن الشيباني الذي
ولد بواسط ونشأ في الكوفة ثم سكن بغداد ، وله
كتب عدة في الفقه كالمبسوط ، والجامع الكبير ،

والزيادات . وتسمى كتبه هذه بالنوادر .
 ومنهم الامام زفر بن الازيل الكوفي (١) وقد
 تخرج عليه فقهاء كثيرون .
 ومن فقهاء الحنفية المشهورين شمس الائمة
 الحلواني (٢) والسرخسي (٣) والزيلعي (٤) .
 ومن الائمة في اوائل العصر العباسي الذين
 لقيت مذاهبهم قبولا عند الجمهور الامام مالك بن
 أنس . ولد في المدينة وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة .
 وطريقته في استنباط الاحكام الاعتماد على
 كتاب الله ، ثم على سنة رسول الله ، الا انه كان
 يقدم عمل أهل المدينة على خبر الواحد اذا كان
 مخالفا له ، ثم على القياس والمصالح المرسلة .
 ومن أصحابه عبدالرحمن بن القاسم المصري (٥)

-
- (١) هو زفر بن الهذيل بن قيس ، توفي سنة ثمان وخمسين
 ومائة .
 (٢) هو عبدالعزيز بن احمد بن نصر بن صالح ، شمس
 الائمة الحلواني توفي سنة ثمان واربعين واربعمائه .
 (٣) هو محمد بن احمد بن سهل ، ابو بكر : شمس الائمة
 ، من كبار قضاة الحنفية ، من اهل سرخس في خراسان ، توفي سنة
 ثلاث وثمانين واربعمائه .
 (٤) هو محمد عثمان بن علي بن محجن له كتاب تبیین
 الحقائق توفي سنة ثلاث عشرة وسبعمائة .
 (٥) هو عبدالرحمن بن القاسم . ولد سنة ثمان وعشرين
 - وقيل احدى وقيل اثنتين - وثلاثين ومائة ، وتوفي سنة احدى
 وتسعين ومائة .

واسد بن الفرات (١) وعبدالله بن وهب المصري (٢)
 ومن اصحاب مالك يحيى بن يحيى الليثي (٣)
 ، وهو اجل تلاميذه ، واضبط من روى عنه الموطأ .
 وقد خالف مالكا في مسائل ذهب فيها مذهب الليث
 ابن سعد (٤) ، فلم ير القضاء بالشاهد مع اليمين
 كما يرى مالك ، وقال : لا بد من شاهدين رجلين ،
 او رجل وامرأتين اتبعا لليث .

وكان يرى جواز كراء الارض بجزء مما يخرج
 منها كما يرى الليث .

ومن الائمة في اوائل العصر العباسي الذين
 لقيت مذاهبهم قبولا عند الجمهور الامام محمد بن
 ادريس الشافعي . وطريقته في الاستنباط : - انه
 ينظر في السنة الصحيحة نظره الى القران ، ولم يقل
 بالاستحسان الذي قال به الحنفية ، بل انكره وقال

(١) هو اسد بن الفرات بن سنان كان قاضي كسروان
 واحد القادة الفاتحين . ولد سنة اثنتين واربعين ومائة وتوفي سنة
 ثلاث عشرة ومائتين من جراحات اصابته حين كان محاصرا لسرقوسة
 برا وبجيرا .

(٢) هو عبدالله بن وهب بن مسلم الفهري ، يكنى بابي
 محمد . ولد سنة خمس وعشرين ومائة ، وتوفي سنة سبع وتسعين ومائة

(٣) هو يحيى بن يحيى بن أبي عيسى كثير بن وسلاس
 الليثي ، عالم الاندلس في عصره . سمع الموطأ من مالك ، واخذ عن
 علماء مكة ومصر وعاد الى الاندلس فنشر مذهب الامام مالك فقال
 الامام مالك عنه : هذا عاقل أهل الاندلس . ولد سنة اثنتين وخمسين
 ومائة وتوفي سنة اربع وثلاثين ومائتين .

(٤) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن امام مصر وفقهها
 في الحديث والفقه ومفتيها ، فضله الامام الشافعي على مالك . ولد
 سنة اربع وتسعين وتوفي سنة خمس - وقيل اربع - وسبعين ومائة .

: من استحسن فقد شرع ، ولم يعمل بالقياس إلا
إذا كانت علته منضبطة ، ورد المصالح المرسلات
التي قال بها المالكية والحنابلة ، وأنكر الاحتجاج
بعمل أهل المدينة ، ودافع عن العمل بخبر الواحد
الصحيح ، ولم يحتج بأقوال الصحابة ، لأنها تحمل
ان تكون عن اجتهاد يقبل الخطأ .

وانتشر مذهبه بنفسه دون ان يعتمد على تأييد
حاكم أو نفوذ سلطان . وكان قد اتهم بمشايعة
العلويين فاستدعاه الرشيد الى بغداد مخفورا ،
وشفع له الفضل بن الربيع (١) حتى عفا عنه ،
فاتصل بمحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي
حنيفة ، وجرت بينهما مناظرات اثبتتها الشافعي
في كتبه ، وله كتاب الامام على تلاميذه (٢) ،
ومنهم .

الحسن بن علي الكرابيسي البغدادي (٣)

(١) هو الفضل بن الربيع بن يونس ، كان وزيرا لهرون
الرشيد والامين ولد سنة ثمان وثلاثين ومائة ، وتوفي سنة ثمان ومائتين
(٢) الام : كتاب في فقه الامام الشافعي من رواية الربيع
المرادي عن الشافعي - رحمهما الله - يقع في سبعة أجزاء ، وقد بوب
على أبواب الفقه المعروفة . واختلف في هذا الكتاب : أهو من تأليف
الامام الشافعي أم من أحد تلاميذه ؟

والذي يظهر ان الكتاب من أمالي الامام الشافعي كتبها على
تلاميذه ، وادخلوا عليه - هم - بعض تعليقاتهم .

(٣) هو ابو علي الحسن بن علي الكرابيسي ، كان من
فقهائ الرأي ، اشتهر بالفقه الا ان الامام احمد طعن في روايته للحديث .

المتوفى سنة خمس وأربعين ومائتين ، واسماعيل
بن يحيى المزني المصري (١) المتوفى سنة أربع
وستين ومائتين ، وأحمد بن سريح القاضي (٢)
المتوفى سنة ست وثلاثمائة .

ومن فقهاء الشافعية أبو إسحق الأسفراييني (٣)
المتوفى سنة ثمان عشرة وأربعمائة ، وأبو الحسن
الماوردي (٤) المتوفى سنة خمسين وأربعمائة ،
وأبو حامد محمد بن محمد الغزالي (٥) المتوفى سنة
خمس وخمسمائة ، ومحي الدين النـووي (٦)
المتوفى سنة ست وسبعين وستمائة ، وتقي الدين

(١) هو اسماعيل بن يحيى المزني المصري ، أبو إبراهيم ، كان
من أشهر علماء المذهب الشافعي ، وكان الشافعي يعتمد عليه ، وقد
اشتهر بالمناظرة والرأي . ولد سنة خمس وسبعين ومائة .

(٢) هو أحمد بن عمر بن سريح ، فقيه الشافعية في عصره ،
كان يلقب بالباز الأشهب ، نشر مذهب الإمام الشافعي في الأفاق ،
له مناظرات مع محمد بن داود الظاهري ، ولد سنة تسع وأربعين ومائتين ،
(٣) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الأستاذ ،
أبو إسحق الأسفراييني ، أحد أئمة الإسلام كلاماً وأصولاً وفروعاً ،
كان يلقب بركن الدين .

(٤) هو علي بن محمد بن حبيب ، ولد بالبصرة سنة أربع
وستين وثلاثمائة .

(٥) هو محمد بن محمد بن محمد الطوسي حجة الإسلام ،
ولد سنة خمسين وأربعمائة .

(٦) هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي
الهوراني النـووي الشافعي ، أبو زكريا محي الدين ، علامة بالغة
والحديث ، ولد سنة إحدى وثلاثين وستمائة .

السبكي (١) المتوفى سنة ست وخمسين وسبعمئة ،
وشيوخ الاسلام زكريا الانصاري (٢) ، وابن
حجر الهيتمي (٣) وشمس الدين الرملي (٤)
المصري المتوفى سنة اربع وألف .

ومن الائمة في اوائل العصر العباسي الذين
لقت مذهبهم قبولا عند الجمهور الامام أحمد بن
حنبل الشيباني . ولد في بغداد سنة اربع وستين
ومائة ، وتوفي فيها سنة احدى واربعين ومائتين .
وطريقته في الاستنباط : الاخذ بالنصوص
القرانية والاحاديث النبوية وفتاوى الصحابة
الثابتة لا يقدم عليها عملا ولا رأيا ولا قياسا ، واذا
اختلفت الصحابة في أمر تخير من أقوالهم أقربها
الى الكتاب والسنة ولم يخرج عن أقوالهم ، ولا
يستعمل القياس الا عند عدم وجود حديث ولا قول
صحابي ، ولا مرسل ولا ضعيف ، فحينئذ يضطر

(١) هو تقي الدين ، ابو الحسن علي بن عبد الكافي ،
انتهت اليه رئاسة العلم في مصر ، كان من شيوخه ابن الرفعة في الآفة
والعراقي في الحديث وابن عطاء السكندري في التصوف ، ولد سنة
ثلاث وثمانين وستمئة .

(٢) هو ابو يحيى محمد زكريا بن محمد بن زكريا
الانصاري ، فقيه مصري يلقب بشيخ الاسلام ، توفي سنة ست وعشرين
وتسعمئة .

(٣) هو أبو العباس ، شهاب الدين أحمد بن محمد بن
علي بن حجر الهيتمي ، فقيه مصري ولد سنة تسع وتسعمئة ، وتوفي
سنة ثلاث وسبعين وتسعمئة .

(٤) هو محمد بن أحمد بن حمزة ، فقيه مصري في عصره ،
كان يسمى الشافعي الصغير . ولد سنة تسع عشرة وتسعمئة .

للاخذ بالقياس على أن تكون علته واضحة منضبطة .
 ومن أصحابه اسحق التميمي (١) المتوفى
 سنة احدى وخمسين ومائتين ، ومحمد بن عبدالله
 البغدادي (٢) المتوفى سنة احدى وسبعين ومائتين
 واحمد بن هاني الطائي (٣) وغيرهم .
 ومن علماء الحنابلة : تقي الدين بن تيمية (٤)
 المتوفى سنة ثمان وعشرين وسبعمئة ، ومحمد بن
 أبي بكر بن قيم الجوزية (٥) المتوفى سنة احدى
 وخمسين وسبعمئة .
 والحمد لله رب العالمين .

- (١) اسمه اسحق بن منصور بن بهرام ، أبو يعقوب
 المروزي المعروف بالكوسج ، وهو فقيه حنبلي من رجال الحديث .
- (٢) هو محمد بن عبدالله بن مهران البغدادي الوراق ،
 من نبلأ أصحاب الامام أحمد .
- (٣) هو احمد بن محمد بن هانيء الطائي ، حافظ كبير ،
 جليل القدر ، سمع حرمي بن حفص ، وعفان بن مسلم ، وابا بكر بن
 أبي شيبة ، وعبدالله بن مسلم القعنبي ، والامام احمد ؛ توفي بعد
 سنة ستين ومائتين .
- (٤) هو أبو العباس ، تقي الدين احمد بن عبدالحليم
 الدمشقي . ولد سنة احدى وستين وستمئة .
- (٥) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرععي
 الدمشقي ، أبو عبدالله ، شمس الدين : تلميذ شيخ الاسلام ابن
 تيمية ، سجن معه في قلعة دمشق ، له مؤلفات كثيرة قيمة ، ولد
 سنة احدى وتسعين وستمئة .

المحتوى

الصفحة

٣
١٠
١١
١٣
١٥
١٦
٢١
٢٢
٢٤
٢٥
٢٦
٢٨
٢٩
٢٩
٣١
٣١
٣٤
٣٧
٣٨
٣٩
٣٩
٤١
٤٣
٤٤
٤٦
٤٨
٥٠

الموضوع

مقدمة
اقسام الدليل
دلالة الالفاظ على المعاني
انواع الواضح
التعارض بين الادلة
انواع المبهم
الخاص والعام والمطلق والمقيد
حمل المطلق على المقيد
العام
تخصيص العام
انواع التخصيص
القران الكريم والسنة
انواع السنة
اقسام السنة باعتبار السند
حكم السنة
خبر الاحاد
شروط خبر الاحاد
حالات نقل الخبر
الاجماع
القياس
الكلام على علة الاحكام
شروط صحة القياس
الاستحسان
المصالح المرسله
الاستصحاب
مذهب الصحابي
التشريع في العصر الاموي

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ١١٩ لسنة ١٩٨٠

انتهى الطبع في ١٩٨٠/٨/٢١